

المركب الصناعي الجديد يساهم في تحسين المردودية

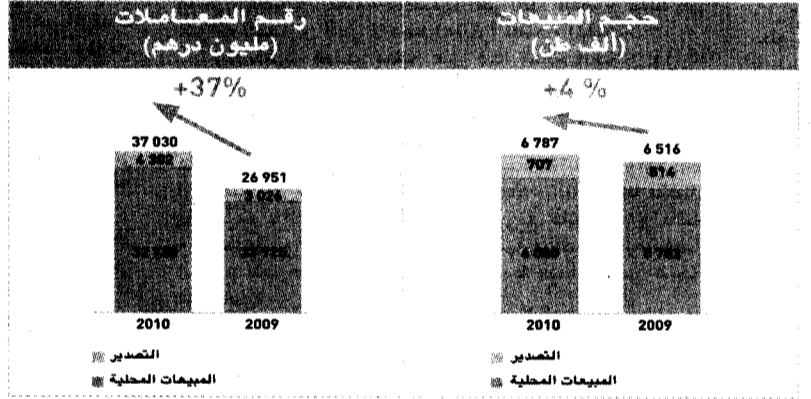
اجتمع مجلس إدارة سامير في 10 مارس 2011 بفندق أمفريت بيتش بالمحمدية قصد المصادقة على حسابات الشركة برسم السنة المالية 2010 والبت في النقاط المدرجة في جدول الأعمال:

الأحداث البارزة:

عرفت سنة 2010 ارتفاعا في سعر البترول الخام، حيث بلغ 95 دولار للبرميل مع نهاية السنة، ليعكس بذلك النمو القوي في الطلب والتوقعات المتعلقة بتقلبات العرض. هذا وقد ظلت هيأة التكرير الأوروبية في توجهاتها نحو الارتفاع، متأثرة بشكل مستمر بفائض طاقة التكرير.

على المستوى الوطني، سجل الطلب ارتفاعا بنسبة 10% مقارنة مع سنة 2009، ليلينغ 9,9 مليون طن. وقد سجل الطلب على الفيول الصناعي أعلى نسب الارتفاع ب 25% متبوعا بمادة Jet A1 بنسبة 15%، في حين ظل الطلب على المواد البترولية الأخرى في وثيرته العادية.

على مستوى سامير، تميزت سنة 2010 بتشغيل وحدة الهيدروكراكر وبالإستغلال المدمج لمركب التكرير الجديد مع الوحدات المتواجدة، الشيء الذي ساهم في تحسين ملموس للإنتاجية.

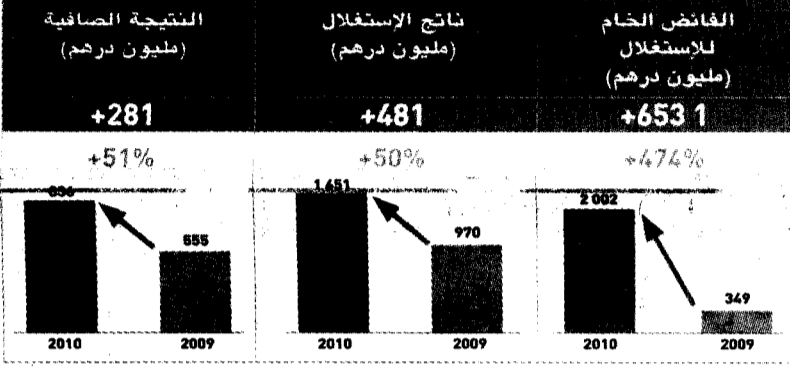


الإنجازات

عرفت المبيعات الإجمالية تحسنا بنسبة 4% مقارنة مع سنة 2009، حيث بلغت 6,8 مليون طن. نفس التوجه بالنسبة للمبيعات الموجهة للسوق الوطني والتي ارتفعت بنسبة 6%.

وقد تم تكرير 6,54 مليون طن، بارتفاع بلغ نسبة 38% مقارنة مع سنة 2009. كما ارتفع الإنتاج بنسبة 36%، الشيء الذي مكن من خفض واردات الشركة من المواد البترولية المصنعة بنسبة 58%.

في ظل هذه المعطيات، تم تحقيق رقم معاملات بمبلغ 37 مليار درهم، مسجلا ارتفاعا بنسبة 37% مقارنة مع 2009، تحت التأثير المزدوج لارتفاع كميات المواد المنتجة وارتفاع الأسعار العالمية.



كما سجلت مردودية الشركة ارتفاعا مهما مقارنة مع سنة 2009، وذلك بفضل ارتفاع الإنتاج في ظل ظرفية تتسم بهوامش مريحة وبالتأثير الإيجابي للأسعار على المخزون.

وبذلك، بلغ الفائض العام للإستغلال ونتيجة الإستغلال والنتيجة الصافية تباعا: 2.002 مليون درهم، و1.451 مليون درهم و836 مليون درهم مسجلين بذلك نموا بنسبة 474% و 50% و 51%.

على المستوى المالي، وافق المجلس الإداري على البنود التي تم التفاوض بشأنها بين سامير والمجموعة البنكية حول عملية هيكلية المديونية. وتعتمد هذه العملية على ضخ المساهمين لأرصدة، من جهة، والرفع من مبلغ القرض البنكي من جهة أخرى. وقد دخلت هذه العملية في مرحلتها الأخيرة.

وفي هذا الإطار، قرر المجلس الإداري أن يقترح على الجمع العادي الذي سينعقد يوم 27 مايو 2011، رصد الناتج الصافي بمبلغ 836 مليون درهم في الحساب «مرحل من جديد» لتعزيز مالية الشركة.

التنمية والآفاق

على المستوى الدولي، يلاحظ تحسن تدريجي لمؤشرات صناعة التكرير.

على مستوى شركة سامير، يرتقب أن يساهم الهامش الاقتصادي لمركب الهيدروكراكر وبداية تشغيل الوحدة الجديدة لإنتاج الإسفلت في تحسين المردودية لسنة 2011.

هذا، وتواصل الشركة جهودها الاستثمارية بوشيرة كبيرة من خلال مشروع وحدة التقطير 4، الذي سيمكن دخوله حيز التشغيل من الرفع من طاقة التكرير، وتقليص تكاليف الإنتاج وتعزيز المردودية في ظل احترام تام لمستلزمات التنمية المستدامة.

**مجلس الإدارة
المحمدية في، 10 مارس 2011**

ستنظم سامير ندوة صحفية لتقديم نتائجها برسم 2010، وذلك يوم الخميس 17 مارس 2011 على الساعة الرابعة زوالا بفندق أمفريت بيتش بالمحمدية.